

Distr.: General

6 July 2022

Arabic

Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

البند 104 من القائمة الأولية

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
2	ألبانيا
3	الجزائر
7	بوركينا فاسو
7	قبرص
9	اليونان
9	إسبانيا
19	تركيا
23	ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

300822 170822 22-10714 (A)



أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 65/76، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويُقدّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب وبناء على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء⁽¹⁾.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2022]

إن ألبانيا ملتزمة التزاماً تاماً بوجود منطقة آمنة ومأمونة في البحر الأبيض المتوسط.

وفي ميدان نقل الأسلحة، تشجع ألبانيا الشفافية الكاملة بتقديم تقارير كل سنة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإلى سجل الأسلحة التقليدية، ومعاهدة الاتجار بالأسلحة، والتقرير الإقليمي عن صادرات الأسلحة (بالنسبة لبلدان جنوب شرق أوروبا).

وتشارك وزارة الدفاع في ألبانيا في مختلف المبادرات الإقليمية المنقّدة في مجال الأمن والدفاع. وتشمل الأطراف في هذه المبادرات بعض بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. وينصب التركيز على التعاون وعلى استمرار حوار مفتوح بين الأطراف بهدف تعزيز العلاقات وبناء الثقة والاطمئنان المتبادلين.

عملية اجتماع وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا

روجت ألبانيا لأهمية عملية اجتماع وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا، بوصفها آلية ناجحة لبناء الثقة في جنوب شرق أوروبا، ومنبرا يوطّد العلاقات بين بلداننا ويسهم في جهودها من أجل تحقيق مستقبل أوروبي وأطلسي مشترك.

وما زالت أولويات ألبانيا هي: تعزيز آلية بناء الثقة؛ وتعزيز التعاون العسكري في جنوب شرق أوروبا؛ وتحسين مستوى التفاعل مع المنظمات الدولية الأخرى، وتحديدًا منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛ والمساهمة في بعض العمليات والبعثات مع قوة السلام المتعددة الجنسيات لجنوب شرق أوروبا؛ وتعزيز قابلية التشغيل البيئي للواء جنوب شرق أوروبا وقدرته على الانتشار في عمليات دعم السلام؛ والترويج لسياسة الباب المفتوح من أجل إعادة تأكيد التزامنا بانفتاح مبادرتنا التي تسهم في إحلال السلام والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية.

وتشارك القوات المسلحة الألبانية، من خلال ممثلين لها، في مقر لواء جنوب شرق أوروبا وفي إطار مبادرة عملية اجتماع وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا.

(1) وُجّهت في هذا الصدد مذكرات شفوية مؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2022 إلى جميع الدول الأعضاء طلباً لأرائها في هذا الموضوع. وستُشتر أي آراء وردت بعد 31 أيار/مايو 2022 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي وردت بها.

مبادرة ميثاق الولايات المتحدة ومنطقة البحر الأدرياتي

من خلال هذه المبادرة، تؤيد ألبانيا سياسة "الأبواب المفتوحة"، وأيضا تشجيع الحوار السياسي وحسن الجوار، وزيادة التعاون من أجل التمثيل المشترك، وكذلك جهود مكافحة الإرهاب والتطرف المتشدد. وما زالت ألبانيا مؤيدا كبيرا للبلدان الأعضاء في عملية العضوية الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي. ويقدم البلد إسهاما كبيرا في تشجيع المبادرات الرامية إلى تقديم مساهمة مشتركة لميثاق الولايات المتحدة ومنطقة البحر الأدرياتي على الساحة الدولية.

فرقة العمل المعنية بالشؤون الطبية في البلقان

تهدف فرقة العمل المعنية بالشؤون الطبية في البلقان إلى تعزيز استخدام القدرات الطبية العسكرية الحالية في منطقة غرب البلقان في إطار وحدة طبية متعددة الجنسيات، وتيسير عمليات الانتشار واستدامتها لفترات تزيد على سنة واحدة. وتساهم ألبانيا بالموارد البشرية وكذلك بالمعدات في المبادرة، وتواصل دعم المبادرات الرامية إلى تحسين وتعزيز دور فرقة العمل في المنطقة.

المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه - مركز التعاون الأمني

تتمثل مهمة المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه - مركز التعاون الأمني في تشجيع الحوار والتعاون في المسائل الأمنية في جنوب شرق أوروبا من خلال شراكة بين بلدان المنطقة وشركائها الدوليين. وأيضا، في إطار التعاون الثنائي مع بلدان المنطقة وخارجها، تشارك وزارة الدفاع في أنشطة مستمرة وفقا لخطط تعاون مشتركة ملموسة. وحتى في الإطار الثنائي، تتبع وزارة الدفاع سياسة قوامها تشجيع الحوار والتعاون.

وتشارك ألبانيا في مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي، التي استُهلّت في عام 2010. وتعكس هذه المبادرة خطة العمل المتعلقة بالأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي المنفذة داخل الاتحاد الأوروبي. والهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو تيسير التعاون الإقليمي من أجل تعزيز القدرات.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[31 أيار/مايو 2022]

توصي الجزائر الجمعية العامة بأن تعتمد بشكل منتظم ومتواصل مشروع القرار المتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فمن خلال هذا القرار، تسهم الجزائر في العزم المشترك على تعزيز التعاون في المسائل الأمنية والثقافية والاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتجلى جهودها، في جملة أمور، في الإجراءات المبينة أدناه.

أولا - الشراكات المنشأة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

1 - منتدى غرب المتوسط (حوار 5+5)

ترى الجزائر أن حوار 5+5 منتدى فعال لتعزيز التعاون في المجال الأمني. فهو يعمل على تشجيع حوار بناء يعكس بشكل متزايد الوعي بين البلدان الأعضاء بالتحديات التي تواجه المنطقة في مجالي السلام والأمن.

وأدت الاجتماعات التي عقدت في إطار حوار 5+5 إلى اتخاذ تدابير محددة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر ضرورة اتباع نهج شامل يتضمن بعدا أمنيا بهدف مكافحة الشبكات الإجرامية والقضاء عليها.

والتدابير التي تتوخاها الجزائر تأخذ بعين الاعتبار الصلة القائمة بين الأمن والتنمية، ودور الجزائر القيادي في مكافحة الإرهاب وإسهامها في استقرار المنطقة وأمنها.

2 - مبادرة الدفاع 5+5

في كانون الأول/ديسمبر 2021، التزم وزراء الدول الأعضاء في مبادرة الدفاع 5+5، في إطار إعلان نواكشوط المشترك، باتخاذ إجراءات، بما في ذلك خطوات فعالة ومستدامة ضد التهديدات المشتركة، كجزء من المشاريع الجارية؛ وبدعم الحلول المشتركة للتهديدات الإلكترونية من خلال إنشاء المنتدى الإلكتروني؛ وبتشجيع النظر في الآثار المتعددة الأبعاد للجوائح (بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)) والكوارث الكبرى الأخرى في المنطقة.

وأقرروا أيضا خطة عمل لعام 2022 يجري تنفيذها حاليا وتضم 56 نشاطا، ستقود الجزائر 4 أنشطة منها.

3 - الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

في آذار/مارس 2000، انضمت الجزائر إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي بهدف الإسهام في تعزيز الأمن الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، على أساس اتباع نهج شامل يُكْمَل مختلف مبادرات ومنتديات الحوار الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتعاون هي: الحوار والمشاورات على مستوى رفيع بشأن مسائل الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ والتدريب وتبادل الخبرات؛ والتعاون العلمي.

4 - الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بشأن الأمن ومكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي

وفي إطار اتفاق الارتباط المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أنشأ الطرفان لجنة فرعية معنية بالحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان تجتمع بشكل منتظم. واستهل الطرفان أيضا حوارا استراتيجيا رفيع المستوى بشأن الأمن الإقليمي. ويشكل مجلس الارتباط بين الاتحاد الأوروبي والجزائر إطارا للحوار السياسي والتعاون وتبادل الآراء بين الطرفين بشأن المسائل الأمنية.

5 - الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تشارك الجزائر بنشاط في الاجتماعات المتعلقة بأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والتشدد والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والأنشطة المتعلقة بالهجرة؛ والجهود المبذولة للتصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

6 - مركز الامتياز المعني بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل

مكن المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل التابع لمبادرة مراكز الامتياز، ومقره الجزائر العاصمة، من الشروع في مشاريع تعاون للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية، بما في ذلك ما يتعلق بالكشف عن هذه المواد في المراكز الحدودية، والنقل البري للمنتجات الكيميائية والبيولوجية، وتصريف النفايات الكيميائية والبيولوجية.

7 - مشروع "سايبير ساوث" الإقليمي لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني مع بلدان البحر الأبيض المتوسط

تشارك الجزائر في إعداد مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا يهدف إلى تعزيز القدرات في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية وأدلة الإثبات الإلكترونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

8 - التعاون الإقليمي في مجال مراقبة تصدير الأسلحة

تشارك الجزائر، إلى جانب بلدان شمال أفريقيا الأخرى، في الأنشطة المتعلقة بمراقبة تصدير الأسلحة التي استهلها الاتحاد الأوروبي بهدف تشجيع الحوار على المستوى الإقليمي حول مراقبة تصدير الأسلحة وإجراء مناقشات بشأن المواضيع التي تثير اهتماما مشتركاً في هذا الشأن بين البلدان الشريكة المعنية.

9 - التعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون

اتخذت الشراكة بين الجزائر ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون شكل شراكة في مجال التدريب من خلال الشروع في برنامج تبادل في إطار مشروع التعاون الإقليمي المعنون "مشروع شراكة التدريب على مكافحة الإرهاب بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وقد عقدت حلقة عمل إقليمية بشأن الإرهاب وصلته بالجريمة المنظمة في الجزائر العاصمة في عام 2020.

ثانيا - المبادرات التي استُهلّت في القارة الأفريقية

ما فتئت الجزائر تدعو إلى تعزيز ودعم الآليات القائمة في أفريقيا، بما في ذلك الآليات المبيّنة أدناه، من جانب المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

1 - التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا

في الدورة الخامسة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، اتخذ قرار بشأن تقرير عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وأحد دعاة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد أعد هذا التقرير السيد تبون بصفته منسقا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، وهو دور أناطته به جمعية الاتحاد الأفريقي.

ويتضمن التقرير ثلاثة فروع رئيسية هي: نظرة عامة على التهديد الإرهابي في القارة الأفريقية؛ وتقييم لاستراتيجيات الاتحاد الأفريقي وأدواته؛ وتوصيات.

2 - جهود الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل

عقدت عدة اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة وتحديد التدابير اللازمة لمكافحة الأنشطة الإرهابية والآفات المرتبطة بها في المنطقة. وعقدت أيضا سلسلة من الاجتماعات لرؤساء أركان القوات المسلحة والأجهزة الأمنية للبلدان الرئيسية المعنية (الجزائر، ومالي، والنيجر، وموريتانيا) تحت رعاية هيئة الأركان العامة المشتركة لمنطقة الساحل، مما مكن من تنفيذ تدابير عملية وتشغيلية لضمان التنسيق بين قوات الأمن التابعة للبلدان المعنية.

وقد أتاح إطار التعاون هذا أيضا وضع برامج تدريبية خاصة بأفراد الأمن وأجهزة الجمارك، تقدمها الجزائر لبلدان المنطقة لتمكينها من تنمية قدراتها الإدارية والتقنية والتفزيونية في هذا المجال.

3 - المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب

يُجسّد هذا المركز، الذي يُعتبر هيئة تنفيذية أساسية يشكل عملها جزءا من نهج شامل ومتكامل، الإرادة القوية لدى الدول الأفريقية في توحيد جهودها مع جهود المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير ملموسة وعاجلة وجماعية لوقف الإرهاب، بسبل منها على وجه الخصوص توحيد البيانات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

4 - المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة

تقيم المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة علاقات تعاون وثيقة مع منظمات مماثلة، منها على وجه الخصوص المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول). وتُعتبر المنظمة الأفريقية آلية لتعاون الشرطة بين بلدان الاتحاد الأفريقي، ولكن أيضا عاملا مهما في أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وجهة اتصال محتملة لبلدان الضفة الشمالية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

5 - الجهود المبذولة في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

شاركت الجزائر في رئاسة حلقة عمل حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الجهود المبذولة لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، عقدت في داكار في أيار/مايو 2022. وشاركت في الندوة المتعلقة بموضوع "التصدي للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب من خلال استهداف الخطاب والعقليات والسلوك"، التي نظمها في كانون الأول/ديسمبر 2021 الفريق العامل المعني ببناء القدرات في غرب أفريقيا التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

بوركيينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[31 أيار/مايو 2022]

إن بوركيينا فاسو مقتنعة بأن ما يلي مسألة واضحة: لا يمكن ضمان الأمن بشكل تام إذا كانت البيئة الأمنية معرضة للخطر. وبعبارة أخرى، يتوقف أمن بوركيينا فاسو على الأمن على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. ولذلك فإنها تدعو إلى التعاون مع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وتدعو أيضا إلى التعاون مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد أدت الأزمات العربية بشكل عام، والأزمة في ليبيا بشكل خاص، إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بشكل غير مشروع في بلدان الساحل؛ ووقعت هذه الأسلحة في أيدي جماعات إرهابية مسلحة تجتاح المنطقة، بما في ذلك بلدان منطقة لبتاكو - غورما (مالي والنيجر وبوركينا فاسو).

وبالإضافة إلى ذلك، إن التعاون مع منطقة البحر الأبيض المتوسط أساسي لإبقاء الإرهاب تحت السيطرة في بلدان الساحل. ومن الواضح أن عددا من الشبكات والجماعات الإرهابية الضالعة في الإرهاب الذي تضررت منه بعض بلدان المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي ما زالت نشطة؛ ومن الأمثلة على ذلك مختار بلمختار من جماعة المرابطين، الذي تمتد شبكته اليوم حتى بوركيينا فاسو. وفي الواقع، على ما يبدو أن عدة هجمات إرهابية نفذت في بوركيينا فاسو تحمل توقيع هذه الجماعة الإرهابية الجهادية.

ومن منظور آخر، تسعى بوركيينا فاسو إلى تعزيز التعاون لأن معظم الاتجار الذي يحدث من ساحل غرب أفريقيا إلى بلدان أخرى، بما في ذلك البلدان الأوروبية، يمر عبر بلدان البحر الأبيض المتوسط. ومن شأن تعزيز التعاون أن يحد من هذا الاتجار. ووفقا لعدة مصادر، تمر المخدرات المتاجر بها من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر بلدان خليج غينيا ثم تنقل عبر بلدان البحر الأبيض المتوسط.

وينطبق الشيء نفسه على الاتجار بالمهاجرين إلى أوروبا؛ والبحر الأبيض المتوسط منطقة من مناطق العبور، حيث يموت العديد من أبناء غرب أفريقيا في البحر أو في الصحراء. ووفقا لوسائل الإعلام، غُومل عدة أشخاص منحدرين من غرب أفريقيا كعبيد في بعض البلدان، في مظهر من مظاهر ازدياد الكرامة الإنسانية وفي انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية والجوهرية التي تعترف بها وتحميها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

وتعزيز الأمن والتعاون مع منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يقلل بشكل كبير من انعدام الأمن والإرهاب في بلدان الساحل، بما يشمل بوركيينا فاسو.

قبرص

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2022]

إن استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط أولوية من أولويات قبرص، وهي تسعى كمبدأ من مبادئ السياسة العامة إلى التعاون مع كل الراغبين من الشركاء الذين يشهدون معها هذه المرحلة التاريخية الفاصلة، وذلك من أجل كفالة تحقيق الأمن. ومن الطبيعي أن يكون محور التركيز المباشر لأولويات قبرص هو شرق البحر الأبيض المتوسط. فعلاقات حسن الجوار، واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة،

وسيادة القانون هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسات قبرص مع بلدان الجوار. غير أن هذا الموقف المبدئي لم يلق دائماً ترحيباً أو رداً بالمثل من جانب جميع جيراننا، وهي حقيقة تتجلى في الانتهاك الطويل الأمد والمستمر لسيادة قبرص وسلامتها الإقليمية من جانب دولة عضو مجاورة.

ودعماً لهدف تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، بادرت قبرص بوضع سياسة هدفها العمل، بالاشتراك مع اليونان، على إنشاء آليات للتعاون الثلاثي مع جيرانها في شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد بدأت أوجه التفاعل هذه تعطي نتائج ملموسة على نطاق طائفة واسعة من مجالات التعاون تشمل الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والبيئة، وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني والابتكار، والتعليم، ومجالات أخرى. وقد أثبتت هذه الآليات فعاليتها ومرونتها، وانضم شركاء إضافيون إلى اجتماعات معينة عُقدت في إطارها، مما بيّن قدرتها على إشراك جهات فاعلة خارج نطاق المنطقة المجاورة لنا مباشرة.

وقبرص واعية تماماً بالآثار المدمرة التي يمكن أن يحدثها تغير المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الآثار على الأمن. فتضاؤل الموارد، بما في ذلك المياه، وآثار ارتفاع مستوى سطح البحر، والاحترار والتصحر، والهجرة المناخية ليست سوى قلة من العوامل التي تتسبب في انعدام الأمن والتي ينبغي لدول البحر الأبيض المتوسط أن تتعاون على التخفيف من حدتها. والأمن البيئي، بما في ذلك ما يتعلق بالضرر العابر للحدود الذي قد تسببه محطات الطاقة النووية، مجال آخر سيستفيد من تعزيز التعاون في منطقتنا.

وقد شكلت الطاقة دائماً مجالاً ذا أولوية بالنسبة للعديد من شركائنا في المنطقة والتعاون ضروري أكثر من أي وقت مضى، نظراً لعدم الاستقرار الناجم عن النزاعات وضرورة الانتقال إلى الطاقة النظيفة والتخلص تدريجياً من الوقود الأحفوري. وتغيرت خريطة الطاقة في منطقتنا في السنوات الأخيرة وتجرى إعادة ضبط التعاون. وتسعى قبرص إلى تنفيذ برنامجها الخاص للطاقة، في امتثال تام للقانون الدولي وفي إطار سيادتها وحقوقها السيادية. وحددت مجالها البحري وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأبرمت اتفاقات ثنائية لترسيم الحدود مع الدول المجاورة على نفس الأساس القانوني. ولا يمكن المبالغة في أهمية هذه الاتفاقية بوصفها الإطار القانوني الذي لا جدال فيه لجميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار. وهي تشكل الأساس المطلق للصلة القائمة على القواعد بين التعاون السلمي والتسوية السلمية للمنازعات البحرية. وبما أن الاتفاقية تعكس القانون الدولي العرفي، فإنها قابلة للإنفاذ من جانب وضد الدول التي ليست أطرافاً فيها، مما يستتبع مسؤولية جميع الدول عن ضمان أن تكون أعمالها متماشية مع الاتفاقية والقانون الدولي العمومي. ولكن للأسف، بلدان المنطقة ليست كلها تحترم القانون الدولي وسيادة جيرانها وما لها من حقوق سيادية، وتختار بدلاً من ذلك اتباع دبلوماسية المدافع على حساب الجميع في المنطقة.

وأخيراً، تشكل الهجرة غير النظامية بالفعل شاعلاً أمنياً في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فملايين المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط يعرضون أنفسهم لخطر جسيم، ويعززون وضع المتاجرين بالبشر في سياق تلك العملية، بينما تواجه بلدان المقصد مشاق في التعامل مع الوافدين وطلبات اللجوء. وقد أدى صغر حجم قبرص إلى تحميلنا ما لا طاقة لنا به في التعامل مع هذه الظاهرة. وزيادة التعاون في المنطقة، فيما بين دول المنشأ والعبور والمقصد، أحد التدابير التي ينبغي اتخاذها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول التي تستخدم المهاجرين لأغراض سياسية أن تكف عن ذلك.

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 أيار/مايو 2022]

يكتسي احترام القانون الدولي ومبدأ علاقات حسن الجوار أهمية بالغة في صون وتوطيد السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبوصف اليونان ركيزة من ركائز الاستقرار في المنطقة، فقد التزمت دائماً بقواعد القانون الدولي وما زالت من المدافعين بقوة عن مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، مارست اليونان على الدوام حقوقها السيادية في مناطقها البحرية وفقاً لقانون البحار الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتمتتع عن القيام بالأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات وتعريض السلام والأمن الإقليميين للخطر. وتشدّد اليونان مراراً وتكراراً على أهمية احترام سيادة كل دولة وحقوقها السيادية وولايتها القضائية على مناطقها البحرية وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية، وتدين بشدة أي عمل أو خطاب صادر عن دولة يخالف هذه المبادئ.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

لقد غيّر القرن الحادي والعشرون التصور الجماعي للأمن الدولي ومفهومه. وأدّى اقتران أطراف فاعلة وتحديات وتهديدات جديدة فاقمت الريبة والتعقد اللذين يطبعان عصرنا إلى جعل الأمن إحدى أولويات المجتمع الدولي.

وأصبح الدليل الاستراتيجي للأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي، الذي وافق عليه مجلس الاتحاد الأوروبي في 21 آذار/مارس 2022، مرجعاً جديداً للأمن في أوروبا. وفي هذه الوثيقة، يشار إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها باعتباره تهديداً مستمراً، بالنظر إلى البرامج النووية لكوريا الشمالية وإيران، والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية، واستحداث ونشر أنواع جديدة ومتطورة من القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية والقذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. ويوسع الاتحاد الروسي والصين نطاق ترسانتهما النوويتين ويستحدثان منظومات أسلحة جديدة، وتستطيع القوى الإقليمية الحصول على منظومات أسلحة تقليدية متطورة. وبغية تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الدور المركزي الذي تؤديه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتخفيض ترسانات الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية وفقاً للاتفاقات المعتمدة عقب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها؛ والإبقاء على الحظر العالمي المفروض على الأسلحة الكيميائية؛ ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي استراتيجية الأمن الوطني لإسبانيا لعام 2021، حُدّد "انتشار أسلحة الدمار الشامل" ضمن المخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن الوطني وذكّرت "تعزيز التعددية" بوصفها هدفاً يجب تحقيقه في إطار الركيزة الثالثة للاستراتيجية: "مشاركة إسبانيا في صون السلام والأمن الدوليين ودفاعها عن مصالحها الاستراتيجية". وتتجسد تعددية الأطراف المعززة هذه في تحديد ثلاثة مسارات عمل:

- تمكين الدبلوماسية الوقائية وأداء إسبانيا دور جهة فاعلة نشطة وملزمة في التوسط في النزاعات الخارجية.
 - المساعدة على تكثيف الدعم المقدم للنظام الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، من خلال تحديث النظام الدولي للرقابة والتصدير والرصد.
 - تعزيز تنفيذ أهداف خطة العمل الوطنية الثانية للمرأة والسلام والأمن من أجل إدماج منظور جنساني وتحقيق المشاركة المجدية للمرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وبناء السلام.
- وفي حزيران/يونيه 2020، أصدر رئيس حكومة إسبانيا، بالتعاون مع مجلس الدفاع الوطني، أمر الدفاع الوطني رقم 2020/1، وهي وثيقة أساسية تبدأ دورة التخطيط الدفاعي التي تغطي مراحلها المختلفة فترة ست سنوات.

ويستند الدفاع في إسبانيا من جهة إلى قدراتها ومواطن قوتها بوصفها إسهاما في الأمن الوطني الذي يُنظر إليه على أنه كل متكامل، ومن جهة أخرى، إلى ممارسة تعددية أطراف فعالة يجري الدفاع من خلالها عن مصالحنا وقيمنا وتعزيزها على نحو أفضل.

أولا - الدفاع عن تعددية الأطراف

تشكل الهجمات الإلكترونية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتوسع الحركات والجماعات المتطرفة، سواء المسلحة أو غير المسلحة، وتدفقات المهاجرين واللاجئين، والاتجار بالأشخاص، وتنامي الأيديولوجيات المتطرفة، حقائق مستجدة تستلزم التصدي لها بشكل متعدد الأطراف وإرادة سياسية وتعاون بهدف الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار على الصعيد الدولي من خلال نتائج جوهريّة.

ويستلزم التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة واستخدامها الواسع النطاق نموذجا جديدا في مجال عدم الانتشار ويجعل ذلك النموذج أكثر تعقيدا كما هو الحال، مثلا، بالنسبة لوضع ضوابط للنقل غير المادي للمعلومات والمعارف. وهذا ينطبق أيضا على استحداث منظومات الأسلحة الجديدة، مثل منظومات الأسلحة المتحكم فيها من بعد، التي تشكل مصدر قلق خاص من المنظور الإنساني. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تحدد وتتخذ على نحو متعدد الأطراف التدابير اللازمة للحفاظ على ضوابط فعالة للحصول على الأسلحة والتكنولوجيات المتصلة بها، وكذلك مواصلة ضمان الامتثال لمبادئ قانون النزاعات المسلحة عند استخدام هذه الأسلحة.

وتقودنا هذه الملاحظات إلى مسائل من قبيل الكيفية التي ينبغي التصدي بها لهذه التحديات، وماهية السبل الضرورية والأكثر فعالية للتصدي لها. وسيلزم اعتماد استراتيجية متعددة التخصصات تشمل مجالات التعاون الحكومي الدولي، واستحداث أدوات مشتركة للرصد والتتبع، وتبادل المعلومات، ووضع ضوابط جديدة أو تنقيح ما هو قائم منها. ويشمل نطاق هذه الاستراتيجية نُظم الدفاع الوطنية، وتعزيز الصكوك والمنظمات المتعددة الأطراف، والتعاون في مجال التنمية، والقضاء على الاتجار غير المشروع، وطائفة من المسائل الأخرى.

ويجب علينا تقديم حلول فعالة لمكافحة المخاطر الأمنية على الصعيد الدولي. وأنسب خريطة طريق هي الاتفاق السياسي والدبلوماسي الذي ينبغي أن يتجلى في اتفاقات ملزمة قانونا بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وتشارك إسبانيا بدرجة كبيرة في تعزيز عمليات السلام وفي تنشيط النظام المتعدد الأطراف وإدخال الابتكارات عليه بهدف تحويله إلى أداة للسلام والاستقرار والتطور والتقدم. وهذا يستلزم الحد من الأسلحة ومراقبتها، والتشجيع على دعم عدم انتشار الأسلحة، ونزع السلاح، وكذلك بذل جهود لمكافحة أوجه عدم المساواة في العولمة، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للاقترب من تحقيق حلم السلام الذي يشمل أموراً تتراوح بين الأمن والتعايش بين الثقافات والتنمية المتوازنة والمستدامة للكوكب.

وبناء على ذلك، تساهم إسبانيا في التنفيذ الفعال للمعاهدات والاتفاقيات، وذلك أساساً من خلال المنظمات الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن طريق مساهمة شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية.

ويعد وجود نظام فعال متعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار يستند إلى الامتثال الفعلي أساسياً للوفاء بالالتزامات المفروضة على الدول. ولا يزيد هذا النهج المتعدد الأطراف من فعالية النظام فحسب، بل يضيف عليه أيضاً شرعية مهمة.

ومن الضروري تعزيز فعالية النظام الدولي من خلال صكوك أكثر تماسكاً وزيادة الالتزام السياسي وزيادة الاتفاقات الملزمة قانوناً، مما يحافظ بالتالي على مصداقية النظام ويحول دون إضعافه بتجنب ظهور مبادرات ذات أهداف تتداخل مع المعاهدات والاتفاقات القائمة التي حققت إنجازات واضحة. وينبغي أن تستلزم الأنظمة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول وأن تدعم نظاماً صارمة وشفافة للتحقق تكون مقبولة من جميع الدول. وينبغي أيضاً توسيع نطاق القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء بهدف وضع أطر قانونية تقضي إلى إحراز تقدم حقيقي في مجالات السلام والأمن والتعاون والتقدم على الصعيد العالمي.

وتلتزم إسبانيا بحزم، بصفتها جهة فاعلة على الصعيد العالمي والأوروبي، بإصلاح تعددية الأطراف، وهذا يعني أنه ينبغي لنا المشاركة بشكل أكبر في تحديث علاقاتنا الدولية وآلياتها ومؤسساتها.

وتقتضي السياسات المسؤولة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح الترويج لنظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية عن طريق ما يلي:

- تشجيع الانضمام العالمي للمعاهدات والاتفاقيات والنظم الدولية والدفاع عنها وتعزيزها، مع تجنب المبادرات الموازية التي تسعى إلى تحقيق أهداف تتداخل مع أهداف المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتكون مستقلة عن عمليات استعراض تلك المعاهدات والاتفاقيات، وذلك لأنها ستضعف تلك العمليات وتشكك في فعاليتها.
- السعي إلى إيجاد حلول سياسية شاملة من شأنها منع أو ردع أو وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية.
- إدماج سياسات تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح في السياسة الأمنية العامة.
- النظر في إمكانية إدراج "بنود عدم الانتشار" في العلاقات الثنائية والإقليمية.
- تعزيز دور مجلس الأمن.
- التشجيع على الوفاء بالالتزامات الدولية على الصعيد الوطني.
- تحسين فعالية آليات التحقق من خلال الدعم السياسي والاقتصادي والتقني.

- تعزيز نظم مراقبة الصادرات والواردات فيما يتعلق بمواد الدفاع والمواد ذات الاستخدام المزدوج، وكذلك توسيع نطاق العضوية فيها.
- تعزيز تدابير الرقابة على عمليات النقل غير المادي للتكنولوجيا.
- تشجيع تبادل المعلومات على الصعيد الدولي.
- تعزيز المساعدة التقنية بين الدول والتعاون من أجل التنمية.
- تشجيع التجارة المشروعة والمسؤولة في مواد الدفاع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، ومنع الاتجار غير المشروع.
- تيسير التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات التي تعمل على تحقيق نفس الهدف.
- ولا يمكن التصدي بنجاح للتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالاقتران مع ظواهر أخرى مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والدول المنهارة والنزاعات الإقليمية، إلا بوجود نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية.

ثانيا - عدم الانتشار

تسهم إسبانيا في إقامة وبناء هيكل عالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركيزة الأساسية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد صادف عام 2020 الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ هذه المعاهدة. وتعتقد إسبانيا، التي انضمت إلى هذه المعاهدة في عام 1987، أنها أثمن الأدوات المتاحة لنا لاحتواء الانتشار وتعزيز عملية نزع السلاح النووي، وهي الإطار الذي يكرس الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتدعو إسبانيا إلى انضمام الجميع إلى المعاهدة وتؤكد التزامها التام والقاطع بالركائز الثلاث التي تقوم عليها المعاهدة؛ وستؤكد من جديد هذا الموقف في مؤتمر استعراض المعاهدة المقرر عقده في آب/أغسطس 2022 في نيويورك.

وتلتزم إسبانيا بدعمها الثابت لنظام الضمانات المنصوص عليه في المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار بغرض التحقق من الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتؤيد إسبانيا بقوة سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز قدراتها في مجال التحقق والرصد.

وتخضع إسبانيا لنظامين مستقلين للضمانات منسقين تنسيقاً وثيقاً هما: نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وبناء على ذلك، فإن الصناعة النووية في البلد ملزمة بأن تعلن دورياً عن مخزونها من المواد النووية وأي أنواع من المتغيرات الناتجة عن ذلك. وقد دخل البروتوكول الإضافي بين إسبانيا والوكالة حيز النفاذ في 30 نيسان/أبريل 2004. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم إسبانيا الدعم المالي لنظام الضمانات من خلال برنامجها الوطني لدعم الضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتتأشد إسبانيا جميع الدول أن تشارك في صندوق السلامة النووية، وتقتصر الاستعاضة عن النظام الطوعي الحالي لمساهمة الدول في الصندوق بنظام إلزامي. وفي عام 2017، قدّمت إسبانيا بالاشتراك مع أستراليا وكندا، ورقة عمل عنوانها "الأمن النووي في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

وقد وقعت إسبانيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدقت عليها في 31 تموز/يوليه 1998. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك في العديد من الجهود الدبلوماسية المبذولة مع بلدان ثالثة للترويج للانضمام العالمي إلى المعاهدة وبدء نفاذها. وفي انتظار أن يتحقق هذا الانضمام العالمي إلى المعاهدة وبدء نفاذها، يشكل وقف تجارب الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من التجارب النووية مساهمة كبيرة في السلام والأمن الدوليين. وتدعو إسبانيا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الحفاظ على الالتزامات القائمة بوقف التجارب النووية وتعزيز تلك الالتزامات.

وتدعم إسبانيا عمل اللجنة التحضيرية وتساند بنشاط أنشطتها في فيينا. وتساهم أيضا في شبكة نظام الرصد الدولي باستضافة محطة سيزمية رئيسية في سونسيكا، وهي محطة تعمل منذ عام 2002. وطورت إسبانيا واللجنة التحضيرية أنشطة التعاون من خلال اتفاق أبرم في 14 نيسان/أبريل 2000.

وإسبانيا أيضا طرف نشط في اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

وتعيد إسبانيا تأكيد قلقها من الخطر الذي يشكله تحويل المواد والتكنولوجيات الحساسة إلى جهات فاعلة غير تابعة لدول لأغراض إرهابية. وتؤيد إسبانيا بقوة جميع المبادرات المتخذة وفقا لقرار مجلس الأمن 1540 (2004) لمكافحة الانتشار غير النظامي للأسلحة النووية، وقد وضعت خطة عمل لتنفيذ القرار. وترأست إسبانيا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عامي 2015 و 2016. وفي عام 2016، استضافت مدريد اجتماعا استثنائيا للجنة في إطار الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار، بغية تمكين أعضاء اللجنة من مناقشة عملية الاستعراض والمساهمة في إعداد تقرير نهائي، وكذلك للتشجيع على إجراء مناقشة بشأن أهداف الاستعراض ودور القرار في الهيكل الدولي لعدم الانتشار. وإسبانيا عضو في فريق أصدقاء القرار 1540 (2004). وأيدت إسبانيا قرار مجلس الأمن 2325 (2016)، الذي يُفصل القرار 1540 (2004) المتخذ عندما كانت إسبانيا عضوا في المجلس.

وتشجع إسبانيا الدول الأخرى على المشاركة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب النووي على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وقد صدقت إسبانيا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام 2005 وعلى تعديل اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، التي تطبق في إطارها تدابير المراقبة والرصد على كل من وما يقوم بأنشطة في المرافق النووية من أفراد وشركات وأجهزة ووسائل، فيما يتعلق بالأمن الخاص، بغية ضمان امتثالهم بشكل سليم للأنظمة المعمول بها. ويجري كل ذلك من خلال إعداد وتنفيذ خطة وطنية لتفتيش المرافق النووية.

وتؤيد إسبانيا المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي نفذت في إطارها عملية "بوابة أفريقيا". وقد عقد الاجتماع العام الرابع للمبادرة في مدريد. وترأست إسبانيا فريق التنفيذ والتقييم في الفترة من 2010 إلى 2013، وخلال هذه الفترة نُفذت أنشطة المبادرة بعزم وبطريقة منسقة. وفي عام 2013، نظمت إسبانيا، بالتعاون مع المغرب، تمرينا على تدبير شؤون حالات الطوارئ الإشعاعية (Remex) أُجري

في مدريد من أجل اختبار قدرات البلدين وترتيبات التعاون فيما بينهما للتصدي للهجمات الإرهابية التي تستخدم فيها مواد مشعة.

وتشارك إسبانيا أيضا في مؤتمرات قمة الأمن النووي وفريق الاتصال المعني بالأمن النووي.

وتؤيد إسبانيا عمل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل في سياق مجموعة الدول السبع، وتشجع على مواصلة عملها والانفتاح على المشاركة والشفافية.

وترحب إسبانيا ببدء مبادرات من قبيل عمليات التحقق لعام 2019 بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، ومبادرة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الرباعية للتحقق النووي، والمبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج، وتشجع على ذلك.

وتؤيد إسبانيا توقيع جميع المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية. وترى أن عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مسألة ذات أهمية حيوية لتعزيز الأمن والاستقرار في تلك المنطقة. ودعمت إسبانيا عقد الدورة الأولى لذلك المؤتمر في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ورحبت بعقد الدورة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

وتؤيد إسبانيا بقوة خطة العمل الشاملة المشتركة. وأيدت توقيع اتفاق مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران في 15 تموز/يوليه 2015 لتنفيذ خطة العمل، الذي أيده مجلس الأمن في قراره 2231 (2015). وانتخبت إسبانيا لأداء دور البلد الميسر للقرار خلال عضويتها في المجلس في الفترة 2015-2016، وبذلك الصفة أعطت الأولوية لتطبيق الخطة بشفافية بحيث يكون لدى جميع الدول يقين قانوني في معاملاتها مع إيران. وتأسف إسبانيا لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وسحب إيران تدريجيا لالتزاماتها. وتؤيد الجهود الدبلوماسية المبذولة منذ نيسان/أبريل 2021 في إطار محادثات فيينا لعكس مسار هذا الوضع، وتؤيد تأييدا تاما العمل الذي يقوم به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بشأن هذه المسألة.

وخلال عضوية إسبانيا في مجلس الأمن في الفترة 2015-2016، شغلت أيضا منصب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن نظام الجزاءات المطبق على جمهورية كوريا الشمالية الديمقراطية، وهي تدعو ذلك البلد اليوم إلى الامتثال لالتزاماته الدولية فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح.

وتشارك إسبانيا بنشاط في المبادرات التي تركز على تحقيق نتائج ملموسة. وهي عضو بارز في مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي التي تسعى إلى إعطاء دفعة جديدة لقضية نزع السلاح النووي وإعادة تأكيد المكانة المحورية لمعاهدة عدم الانتشار عن طريق الترويج لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة العاشر المقرر عقده في نيويورك في آب/أغسطس 2022. وتشارك إسبانيا أيضا في مبادرات أخرى، مثل مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، وتهيب بجميع الدول أن تشارك بنشاط في المحافل التي تيسر التوصل إلى توافق في الآراء وأن تتخذ قرارات عملية وملموسة وفعالة.

وتسعى إسبانيا إلى مواصلة الركيزة المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر.

وإسبانيا طرف في العديد من المعاهدات والمبادرات الدولية المتعددة الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة محددة.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولا سيما الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، صدقت إسبانيا على بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، المبرم في جنيف يوم 17 حزيران/يونيه 1925.

وإسبانيا طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، المبرمة في 10 نيسان/أبريل 1972، إذ صدقت عليها في عام 1979. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شاركت إسبانيا في اجتماع الدول الأطراف في جنيف، حيث أيدت ودعمت تعزيز الاتفاقية بنظام فعال لاستعراض التقارير القطرية ومتابعتها. ودعت إسبانيا إلى تقديم مساهمات مالية إلزامية بهدف تعزيز وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وساهمت أيضا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض الاتفاقية التاسع، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2022، والذي سيحدد الأولويات للسنوات الخمس المقبلة.

وكانت إسبانيا من أوائل البلدان التي وقعت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، إذ صدقت عليها في 3 آب/أغسطس 1994. وتتادي إسبانيا، بصفتها عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بتجنب الاستقطاب داخل المنظمة وتؤيد تأييدا تاما عمل أمانتها التقنية المعروفة بصرامتها وحيادها. وتُعد إسبانيا إسهاماتها في أعمال مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المقرر عقده في عام 2023، والذي ستتخذ فيه قرارات بشأن أولويات عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة التي تلي القضاء على آخر الترسانات الكيميائية، وهو مقرر أيضا لعام 2023.

وفيما يتعلق تحديدا بوسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل، وقعت إسبانيا مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية وتشارك في الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء للترويج لعالمية التوقيع على المدونة.

وتشارك إسبانيا أيضا في العديد من الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة التقليدية وتعمل على الترويج لتلك الصكوك.

وإسبانيا طرف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام المؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 1997، إذ صدقت عليها في عام 1999. وتؤيد إسبانيا خطة العمل للفترة 2020-2024، التي اعتمدت في مؤتمر استعراض الاتفاقية الرابع، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وهي حاليا عضو في اللجنة المعنية بالامتنال القائم على التعاون ومنسقة المسائل الجنسانية فيما يتعلق بالاتفاقية.

وقامت القوات المسلحة الإسبانية بعمل هام في مجال التدريب على إزالة الألغام، وذلك أساسا من خلال مركزها الدولي لإزالة الألغام، الذي ساعد على تدريب 1 200 شخصا من 22 بلدا من جميع أرجاء

العالم، ولكن أيضا من خلال مشاركتها في البعثات الدولية، مثل القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان سابقا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حاليا.

وإضافة إلى ذلك، قدّمت إسبانيا مساهمات في السنوات الأخيرة إلى صندوق التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة في مكافحة الألغام، والصندوق الاستثماري لمنظمة الدول الأمريكية، وصندوق مكافحة الألغام في البلقان.

وإسبانيا طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية المؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2008، وقد صدقت عليها في عام 2009. وفي الفترة من 2018 إلى 2020، ترأست إسبانيا لجنة تنسيق شؤون الضحايا. وهي حاليا عضو في لجنة تحقيق الانضمام العالمي.

وإسبانيا طرف في اتفاقية عام 1980 المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وفي بروتوكولاتها الخمسة، وقد صدقت عليها في عام 1982. وفي عام 2022، ستتولى إسبانيا رئاسة المؤتمر السنوي السادس عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، وهو مؤتمر من المتوقع أن يعقد بحلول نهاية العام. وقد أعطت إسبانيا، خلال فترة ولايتها، زخما جديدا للجهود الرامية إلى ضمان الانضمام العالمي لهذا الصك، مما أسفر حتى الآن عن تصديق جمهورية الفلبين عليه.

وأيضا في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، تسهم إسبانيا في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي يسعى إلى إيجاد حل للتحديات التي تطرحها هذه الأنواع من التكنولوجيات الجديدة التي تصلح للاستخدام العسكري.

وتشارك إسبانيا في صكوك ومنتديات متعددة تتعلق بتجارة الأسلحة وضوابط تصدير الأسلحة.

وإسبانيا طرف في معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2014، التي صدقت عليها في العام نفسه. وحاليا، تقوم إسبانيا بدور ميسرة الفريق العامل الفرعي المعني بتنفيذ المادتين 6 و 7 (الأعمال المحظورة والتقييم) في إطار الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة.

وإسبانيا طرف أيضا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (اتفاقية باليرمو). وبالإضافة إلى ذلك، تمثلت إسبانيا لقرار الجمعية العامة 255/55 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2001، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية باليرمو.

وتشارك إسبانيا أيضا في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وإسبانيا طرف في جميع نظم مراقبة الصادرات وتشارك فيها بنشاط وهي: ترتيب فاسنار، ولجنة زانغر، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردي المواد النووية، وفريق أستراليا. وتشارك أيضا في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ومبادرة أمن الحاويات، ومبادرة الموانئ الضخمة.

ويجري جزء كبير مما تقوم به للترويج لتعددية الأطراف في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح داخل الاتحاد الأوروبي.

وإسبانيا خاضعة لضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. ولكل دولة عضو وكالة محلية تدير مساهماتها الاقتصادية. وتستضيف إسبانيا وكالة "Fusion for Energy"، وهي الوكالة المحلية المعنية بالاندماج النووي الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ومقرها برشلونة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك مركز بحوث الطاقة والبيئة والتكنولوجيا، إلى جانب مؤسسات وجامعات إسبانية أخرى، في تطوير مكونات ونظم للمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي.

وتشارك إسبانيا بنشاط في الفريق العامل المعني بعدم الانتشار وصادرات الأسلحة التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي، سواء فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح المتصل بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أو فيما يتعلق بالرقابة على صادرات الأسلحة التقليدية، وكذلك في فريق التنسيق التابع للمفوضية الأوروبية المعني بصادرات السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

وفي إطار الفريق الاستشاري المعني بالدفاع النووي والإشعاعي والبيولوجي والكيميائي التابع للمفوضية الأوروبية، أنشئ في عام 2020 فريق تقني للخبراء معني بالكشف عن التهديدات النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، تشارك فيه إسبانيا. ويعمل الفريق على تقييم التهديدات الكيميائية التي قد تنجم عن هجوم إرهابي محتمل، وتحديد العوامل الكيميائية وسلاتف المتفجرات التي يتعين النظر فيها، ويعمل أيضا على تقييم قدرات معدات الكشف الحالية على تتبع هذه العوامل والسلاتف والآثار التي يمكن أن تسببها تبعا لنوع الحالة.

ويشارك معهد كارلوس الثالث للصحة، من خلال المركز الوطني لعلم الأوبئة وشبكة مختبرات الإنذارات البيولوجية، ككيان منتسب في الإجراء المشترك الجديد لمكافحة الإرهاب الذي تقوم به المديرية العامة للصحة وسلامة الأغذية التابعة للمفوضية الأوروبية، وذلك بهدف "تعزيز تأهب القطاع الصحي للتصدي للمخاطر التي تشكلها الهجمات الإرهابية البيولوجية والكيميائية".

وفي المجال الأوروبي أيضا، تروج إسبانيا للصكوك المتعددة الأطراف الرئيسية المتعلقة بتحديد الأسلحة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والتزمت إسبانيا مبدئيا بتدابير بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي النهائية لعام 1975. وفي مؤتمر مدريد، المعقود بين عامي 1980 و 1983، اعتُمد ما أُشير إليه باسم ولاية مدريد؛ وقد دعت إلى التفاوض على تدابير لبناء الثقة والأمن وحددت أمورا منها نطاق تطبيق هذه التدابير. وجرى تعزيز هذه التدابير بوثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، التي تشمل أوروبا برمتها، وكذلك المنطقة البحرية والمجال الجوي المتاخمين لها. ووثيقة فيينا ملزمة سياسيا؛ وقد جرى تحديثها في عام 2011 بهدف تحسين وتوسيع نطاق تطبيقها. وتدعو إسبانيا إلى تجديدها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، استضافت إسبانيا في سرقسطة حدثا يتألف من شقين في إطار وثيقة فيينا لعام 2011 (زيارة إلى القاعدة الجوية وإلى المنشأة العسكرية)، حضره مندوبون من البلدان المشاركة في الوثيقة، وممثل لمركز منع نشوب النزاعات، وممثلون للمغرب وتونس.

وإسبانيا طرف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي وُقعت في عام 1990 وبدء نفاذها في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1992. ومنذ ذلك الحين، دُمّر أكثر من 60 000 وحدة من الأسلحة التقليدية التي حددتها المعاهدة وأُجريت أكثر من 4 000 عملية تفتيش موقعية. ووقعت إسبانيا أيضا معاهدة السماوات المفتوحة وصدقت عليها ونفذتها منذ بدء نفاذها في عام 2002.

وتأسف إسبانيا لأن آليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذه تواجه صعوبات بسبب العدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بالتعاون مع بيلاروس.

وفي إطار تبني إسبانيا لتعددية الأطراف، تشارك في الحوار المنظم الذي تجريه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية، وهي مبادرة استهلها المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اجتماعه المعقود في هامبورغ في عام 2016 تسعى إلى إعطاء دفعة جديدة لتدابير تحديد الأسلحة وبناء الثقة والأمن في أوروبا. وتولت إسبانيا رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالحوار المنظم في عامي 2020 و 2021.

وتطبق إسبانيا أيضا صكوكا أخرى صادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأسهمت إسبانيا أيضا في تنفيذ اتفاقات تحقيق الاستقرار الإقليمي المنصوص عليها في المرفق 1 - باء من اتفاقات دايون/باريس بخصوص يوغوسلافيا السابقة.

وفي سياق منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تدافع إسبانيا عن فوائد الحوارات المنظمة مع الشركاء من غير الأعضاء في المنظمة. وينطبق ذلك على اللجنة المشتركة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا، ومبادرة اسطنبول للتعاون، والحوار المتوسطي. وفي هذا الصدد، نظمت إسبانيا حوار شباب البحر الأبيض المتوسط وشاركت في مناسبات مختلفة بالشراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وبسبب العدوان الروسي على أوكرانيا أصبح من غير العملي مواصلة الحوار الذي أجري حتى كانون الثاني/يناير 2022 من خلال المجلس المشترك بين الناتو وروسيا.

ثالثا - نزع السلاح

تؤيد إسبانيا نزع السلاح العام الكامل. وتشارك بنشاط في جميع المحافل والاتفاقات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار المتصلة بكل من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وتقي على نحو كامل بتعهداتها السياسية والقانونية والمالية في هذا الصدد.

وتؤكد إسبانيا من جديد التزامها بمؤتمر نزع السلاح، الذي يشكل منذ عام 1979 المحفل الوحيد الذي دأبت البلدان الرئيسية المؤيدة لعدم الانتشار ونزع السلاح على حضوره بصورة دائمة من أجل الإصغاء إلى المجتمع الدولي ومخاطبته فيما يتصل بالمجالات الحاسمة لاستقرار العالم. وتشيد إسبانيا بإنجازات مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا للتفاوض على المعاهدات الرئيسية لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتؤيد إسبانيا المقترحات المتعلقة بوضع برنامج عمل يسعى إلى إحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية والفضاء الخارجي. وفي وقت تتسم فيه البيئة الدولية بتوترات وشكوك جغرافية سياسية حول نظام عدم الانتشار، إن قدرة مؤتمر نزع السلاح على التكيف، الذي تتحمل في الدول مسؤولية مشتركة عن صون السلام والأمن الدوليين، أصبحت أهم من أي وقت مضى.

وتكرر إسبانيا الإعراب عن هدفها المتمثل في التعجيل باختتام المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفقا للولاية المنصوص عليها في الوثيقة CD/1299. وفي انتظار إبرام هذا الاتفاق، الذي ما زال

تدبيراً غير كاف، تُعرب إسبانيا عن تقديرها لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي أعلنته من جانب واحد الدول الحائزة للأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية بشكل عام.

وكدليل على التزام إسبانيا بالعمل الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح، إنها تتولى في عام 2022 تنسيق الهيئة الفرعية 2 المعنية بمنع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، على نحو ما ينص عليه القرار CD/2229.

ويشكل نزع السلاح والحد من الأسلحة على الصعيد الثنائي مساهمتين مهمتين في السلام والأمن على الصعيد الدولي. ويساور إسبانيا قلق من تدهور حالة الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لمراقبة ترسانتيهما النووية وتخفيضهما، بما في ذلك التخلي عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وقد كان من الخطوات المشجعة تمديد معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير 2021 وبدء محادثات حول الاستقرار الاستراتيجي بين القوتين من أجل وضع إطار جديد للحد من الأسلحة النووية. غير أن تعليق هذه المحادثات في أعقاب العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، والإدلاء ببعض التصريحات العلنية التي تشير على ما يبدو إلى تخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية، يطرحان احتمالاً مثيراً للقلق. وتنشأ صعوبات أخرى عن ظهور معدات وتكنولوجيات من قبيل القذائف الجديدة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والعالية القدرة على المناورة أو المنظومات الدفاعية الذاتية التشغيل بشكل أكبر من أي وقت مضى، مما يزيد من خطر التصعيد.

وتدعو إسبانيا إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد اضطلعت بدور المشارك في القيادة في هذا الصدد في خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح. وتحقيقاً لهذا الغرض، عُقدت في إسبانيا في تموز/يوليه 2019 حلقة دراسية، هي الأولى من نوعها في العالم، بشأن المسائل الجنسانية ونزع السلاح، بمشاركة رافائيل غروسي، الرئيس السابق لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار والمدير العام الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشجع إسبانيا مشاركة النساء في الجهود الدبلوماسية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، وكذلك مشاركة العالمات في المنتديات. وتحرص إسبانيا على الاعتراف بالمساهمة المتميزة للنساء والفتيات وأثرهن المتميز في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وتدافع إسبانيا أيضاً عن أهمية الصلة بين التعليم ونزع السلاح، وتدعو إلى الاعتراف بدور الشباب في هذا الميدان. فهذان مجالان - أي المسائل الجنسانية والشباب - تروج لهما إسبانيا، مثلاً في إطار مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي المذكورة آنفاً.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 أيار/مايو 2022]

شجعت الجمعية العامة في قرارها 65/76 جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط على العمل معاً على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف بهدف التغلب على التحديات في المنطقة سعياً إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار. وتود تركيا، التي لديها أحد أطول السواحل في البحر الأبيض المتوسط وهي أحد المشاركين في تقديم القرار 65/76، أن ترى شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة تعاون وما فتئت تؤيد الحوار.

ولتحقيق هذا الهدف، تعترف تركيا بأهمية التعاون بين دول المنطقة على أساس المساواة في الحقوق. والبحر الأبيض المتوسط حاليا منطقة نزاع محتمل وليس منطقة تعاون بسبب المنافسة الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية المستمرة بين مختلف الجهات الفاعلة. وللأسف، إن الإجراءات الانفرادية التي يتخذها بعض البلدان تزيد الحالة سوءا.

التعاون الدولي

تعلق تركيا أهمية خاصة على جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، لأنها تساهم في الاستقرار. وبالنظر إلى التهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك حيازتها من جانب الإرهابيين، فإن هذه الجهود ليست عوامل تمكين حيوية للسلام والأمن الإقليميين فحسب، بل أيضا للسلام والأمن على الصعيد العالمي. وتود تركيا أن ترى جميع البلدان وقد جمعتها أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعمل بشكل جماعي على إيجاد بيئة أكثر أمنا واستقرارا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتحقيقا لهذه الغاية، تركيا طرف في المعاهدات والأنظمة الدولية الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وبما أن تركيا تقع عند تقاطع طرق التجارة الرئيسية، فإنها تولي اهتماما خاصا لمنع عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. وتحقيقا لهذه الغاية، تركيا طرف أيضا في جميع أنظمة الرقابة على صادرات الأسلحة التقليدية والمعدات والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، وهي ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ولجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية، وفريق أستراليا.

وبصفة تركيا دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، فإنها تقدر تقديرا كبيرا مجموعة شركاء في التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتُبقي تركيا القضايا المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط على رأس جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتؤيد زيادة الحوار مع شركائها المتوسطيين في المحافل المناسبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبالإضافة إلى ذلك، بصفة تركيا عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإنها تقدر الحوار المتوسطي للحلف، لأنها تشاطر هدف الحوار المتمثل في "المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي من خلال تقوية التعاون العملي، بوسائل منها تعزيز الحوار السياسي القائم، وتحقيق قابلية التشغيل البيني، وإعداد إصلاح قطاع الدفاع، والمساهمة في مكافحة الإرهاب".

وبوصف تركيا دولة ساحلية، لديها اهتمام كبير بدعم الجهود الرامية إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وديمقراطية وازدهار ولها مسؤولية عن ذلك، وتدعم بنشاط تعزيز التعاون في البحر الأبيض المتوسط. وباعتبار تركيا بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها أيضا عضو ومساهم في عمل الاتحاد من أجل المتوسط ومؤسسة آنا ليند الأوروبي - متوسطية للحوار بين الثقافات، التي تجمع بلدان المنطقة معا.

الشرق الأوسط

ترى تركيا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يسرّع جهوده الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين ومعايير الأمم المتحدة الراسخة بغية منع تجدد التصعيد والعنف والمعاناة في الشرق الأوسط.

شمال أفريقيا

ما زال الاستقرار العام في شمال أفريقيا هشاً بسبب التوترات السياسية المستمرة منذ عام 2011 والتحديات الاقتصادية التي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فلم تتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منذ ذلك الحين.

وللتصدي لهذا المشهد غير الواعد، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بتنسيق وثيق من أجل تعزيز الاستقرار والازدهار في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وأي عدم استقرار في المنطقة يمكن أن تكون له تداعيات سلبية في منطقة الساحل والقارة الأفريقية عامة في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك الإرهاب، والهجرة غير النظامية، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة. وانطلاقاً من هذا الفهم، تهدف تركيا إلى المساهمة في استقرار وازدهار المنطقة عامة وتدعم الجهود الدولية في هذا الصدد.

وتشكل ليبيا مثالا معبراً في الآونة الأخيرة. فحتى الآن، كانت جهود تركيا مفيدة في إرساء وقف إطلاق النار، وتمهيد الطريق لعملية برلين، واستئناف العملية السياسية، ووضع البلد على مساره الصحيح نحو الانتخابات.

وسيكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة على الصعيد الوطني على أساس توافقي ودستوري أمراً حاسماً. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم تركيا الجهود التي تبذلها المؤسسات الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتواصل تركيا أيضاً المساهمة في العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويمسك بزمامها الليبيون وفي جهود المصالحة.

ومن المهم أيضاً مساعدة ليبيا في مساعيها لبناء القدرات وإنشاء هيكل أمني كامل.

مسألة قبرص

بدأت مسألة قبرص في عام 1963 عندما طرد القبارصة اليونانيون القبارصة الأتراك من أجهزة الدولة ومؤسساتها القائمة على الشراكة، وكذلك من بيوتهم، في انتهاك لمعاهدات عام 1960 ولجميع معايير حقوق الإنسان. وهذا يعني أن جمهورية قبرص، التي أنشئت في عام 1960، لم تعد موجودة في عام 1963، ومنذ ذلك الحين، لم تكن هناك سلطة واحدة تمثل الجزيرة بأكملها. واليوم، في الواقع هناك دولتان وشعبان في الجزيرة.

وبالنظر إلى هذه الخلفية، تعتقد تركيا بأن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة ومستدامة ومقبولة من الطرفين لمسألة قبرص على أساس الحقائق الموجودة في الجزيرة من شأنه أن يسهم في تعزيز الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعليه، تؤكد تركيا أنه لا سبيل لتحقيق الاستدامة إلا عن طريق تسوية تفاوضية تقوم على الحوار والدبلوماسية.

وتركيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن استمرار تجاهل الحقوق والتطلعات المشروعة للقبارصة الأتراك سيديم عدم الاستقرار والتوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، تشدد تركيا على الحاجة الملحة إلى إعادة تأكيد المساواة المتأصلة في السيادة والمساواة في الوضع الدولي للقبارصة الأتراك.

الموارد الهيدروكربونية

أدى اكتشاف موارد هيدروكربونية إلى تفاقم الحالة في البحر الأبيض المتوسط. غير أن تركيا تعتقد بأن الموارد الهيدروكربونية يمكن أيضا أن توفر حوافز للتعاون فيما بين الدول الساحلية.

السياسة المتبعة تجاه شرق البحر الأبيض المتوسط

لسياسة تركيا تجاه القضايا في شرق البحر الأبيض المتوسط بعدان.

فالبعد الأول يتعلق بتعيين الحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط. ووفقا للقانون الدولي، ينبغي للدول الساحلية أن تشرع في مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود البحرية. وينبغي أن يستند هذا الاتفاق إلى مبدأ المساواة والعدل في معاملة كل طرف. وتمشيا مع ذلك، كانت تركيا دائما على استعداد للدخول في مفاوضات من أجل ترسيم حدود مناطق الولاية البحرية على أساس القانون الدولي ومبدأ المساواة مع جميع الدول الساحلية في شرق البحر الأبيض المتوسط التي تقيم علاقات دبلوماسية معها.

ويتعلق البعد الثاني لسياسة تركيا تجاه شرق البحر الأبيض المتوسط بحماية حقوق القبارصة الأتراك فيما يتعلق بالموارد البحرية. فالقبارصة الأتراك، بوصفهم شركاء في ملكية الجزيرة، لهم حقوق متساوية إلى جانب القبارصة اليونانيين في الموارد البحرية. وهذا أيضا مبدأ راسخ اتفقت عليه عملية الأمم المتحدة القائمة منذ عقود. ومن الضروري للغاية التوصل إلى تفاهم يمكنه إنشاء آلية عادلة لتقاسم الإيرادات بين الشعبين فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية الموجودة حول جزيرة قبرص.

وتؤكد من جديد تركيا استعدادها لتقديم دعمها الكامل من أجل ضمان حل عادل ومنصف وسلمي لجميع المسائل المعلقة، بما في ذلك تعيين حدود مناطق الولاية البحرية بصورة منصفة مع جميع الدول الساحلية المعنية وفقا للقانون الدولي، بهدف مواصلة الإسهام في تحقيق الاستقرار والازدهار في حوض البحر الأبيض المتوسط برمته. وتعتقد تركيا بأن بناء السلام والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط لن يكون ممكنا إلا من خلال الحوار والتعاون.

وتحقيقا لهذه الغاية، دعا الرئيس رجب طيب أردوغان إلى عقد مؤتمر إقليمي حول شرق البحر الأبيض المتوسط في عام 2020. فيمكن أن يشكل هذا المؤتمر فرصة لإنشاء آلية تعاون شاملة بمشاركة جميع الدول الساحلية. وتتوقع تركيا من جميع الأطراف في شرق البحر الأبيض المتوسط أن تؤيد هذا المقترح البناء والابتكاري.

الأزمة الإنسانية

لقد طال أمد الأزمة الإنسانية في سوريا، ولا سيما في الشمال الغربي، وتزايدت الاحتياجات الإنسانية. ويبلغ عدد السكان في شمال غرب سوريا 4,4 ملايين نسمة، منهم 2,8 مليون مشرد داخلي. وأدى كوفيد-19 إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا.

وفي هذا الصدد، إن تلبية احتياجات هؤلاء الناس بصورة مستمرة ومستدامة تكتسي أهمية حيوية لأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط برمتها. وتقدم تركيا، بالتعاون مع آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود، معونة حيوية إلى شمال غرب سوريا، وبالتالي تحول دون مزيد من النزوح، بما في ذلك إلى البلدان الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وباعتبار تركيا البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم منذ ثماني سنوات، فإنها تواصل دعم 4 ملايين شخص يوجدون تحت حمايتها. وترى تركيا أن إنقاذ أرواح المهاجرين وطالبي اللجوء مسؤولية أخلاقية.

وقد أشارت عدة تقارير صادرة عن منظمات دولية محترمة إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على الحدود، بما في ذلك سوء المعاملة، والإساءات اللفظية والجسدية، ومصادرة الممتلكات الشخصية وعمليات الإعادة القسرية، وتورط سلطات إدارة الحدود في هذه الانتهاكات. ونشرت أيضا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بيانين رسميين يحثان على التحقيق في حالات الإعادة القسرية المبلغ عنها ووضع حد لهذه الممارسة. ويجب التقيد بالقانون الدولي خلال إدارة الحدود الخارجية.

ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2022]

ما زالت مسألة تعزيز الأمن والتعاون الإقليمي الداخلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه أعم، تحتل مكانة عالية في جدول الأعمال الأوروبي. فوجود منطقة مجاورة في الجنوب تسود فيها الديمقراطية ومزيد من الاستقرار ومراعاة البيئة والازدهار أولوية استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وبعد اعتماد الخطة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط في 9 شباط/فبراير 2021، التي تقترح أموراً من بينها مواصلة تنمية شراكة الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل الأمنية مع البلدان المجاورة له، مضى الاتحاد الأوروبي قدماً في تنفيذها في جميع المجالات ذات الأولوية.

وبذل الاتحاد الأوروبي جهوداً جبارة خلال العام الماضي لتعزيز التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تقوية الدعم والتعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط، وجامعة الدول العربية، ومؤسسة أنا ليند الأورو - متوسطة للحوار بين الثقافات، ومنظمة التعاون الإسلامي. ويتجلى هذا الالتزام المعزز في إنشاء شعبة مخصصة للشؤون الإقليمية ضمن إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

وواصل الاتحاد من أجل المتوسط المساهمة في الترويج لمنطقة متوسطة أكثر سلاماً وأماناً ومراعاة للبيئة وازدهاراً وشمولاً من خلال تسخير الحوار والتعاون في تهيئة بيئة سياسية يمكنها التخفيف من حدة التوترات التي تؤثر على أعضائها. وبسبب الجائحة، اقتصر التواصل مع جامعة الدول العربية على اجتماع تقييمي غير رسمي لكبار المسؤولين في كانون الأول/ديسمبر 2021، قام بأعمال تحضيرية لاجتماعات مهمة عقدت في حزيران/يونيه 2022 في القاهرة.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الشراكة مع مجلس التعاون الخليجي وأعضائه في أعقاب صدور إعلان العلا الذي أنهى ما سُمي "الصدع الداخلي" الخليجي. وبعد استئناف التواصل، وفر المجلس المشترك السادس والعشرون للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إطاراً لتبادل الآراء بشأن الأمن الإقليمي وأقر برنامجاً للتعاون المشترك مدته خمس سنوات. وفي أيار/مايو 2022، اعتمد الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً حول شراكة مع الخليج.

ويحرص الاتحاد الأوروبي على التواصل مع شركاء المنطقة المجاورة الجنوبية في المنتديات المتعددة الأطراف، ولا سيما بشأن المناخ والسلام والأمن، والقضايا العالمية على أساس خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وبشأن تعزيز التجارة القائمة على القواعد، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. وتواصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بوصفها دولاً مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعزيز التعاون والحوار بشأن المسائل الأمنية الأعم من خلال الشراكة المتوسطة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويعتمد الاتحاد الأوروبي في تنفيذ جدول أعمال منطقة البحر الأبيض المتوسط على مجموعة أدواته الكاملة. ويشكل البيان المشترك المتعلق بتجديد الشراكة والوثائق المشتركة أساس البرمجة المتعددة السنوات، التي توجه المساعدة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2021-2027. ومن المتوقع إعداد برامج إرشادية متعددة السنوات خاصة بجميع شركاء المنطقة الجنوبية خلال عام 2022. ويجري اتخاذ إجراءات خاصة بالخطة الاقتصادية والاستثمارية. وفي إطار صك الاتحاد الأوروبي الجديد المتعلق بالمنطقة المجاورة والتنمية والتعاون الدولي، سيخصص مبلغ يصل إلى 7 بلايين يورو للفترة 2021-2027، وهو ما من شأنه أن يحشد ما يصل إلى 30 بليون يورو من الاستثمارات الخاصة والعامة في المنطقة. ومن خلال البوابة العالمية، وهي استراتيجية الاتصال الجديدة للاتحاد الأوروبي، يزداد الاتحاد مساعدته المقدمة للشركاء من أجل تلبية احتياجاتهم من البنى التحتية.

وتشكل الجهود المشتركة لمنع نشوب النزاعات وحلها أولويات قصوى. والاتحاد الأوروبي هو الجهة الرئيسية المقدمة للمساعدات الإنسانية والإنمائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وله القدرة على نشر مجموعة كبيرة من الأدوات ضمن نهج ثلاثي يجمع بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وينشر الاتحاد الأوروبي بعثات وعمليات عسكرية ومدنية في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع، ويقوم بأعمال في مجال الوساطة وتحقيق الاستقرار، ويتخذ تدابير تقييدية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري بما يتماشى وقرار مجلس الأمن 2254 (2015). ويظل الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة فيما يتعلق بالأزمة السورية، إذ خصص ما مجموعه 3,7 بلايين يورو لعام 2021 وما بعده. ويؤيد الاتحاد الأوروبي إيجاد حل دائم للاجئين السوريين، لا يمكن أن يقوم إلا على عودتهم الطوعية والأمن والكريمة إلى أماكنهم الأصلية عندما تسمح بذلك الظروف القائمة على أرض الواقع حسب ما حددته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويكتسي الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل أهمية حيوية للاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد قدم دعم خاص للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المنشأة في عام 2014، ولقوتها المشتركة المنشأة في عام 2017. ويشمل وجود الاتحاد الأوروبي عدة بعثات عسكرية ومدنية في إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة في المنطقة.

وانضم الاتحاد الأوروبي إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتشكيل المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، بهدف الإسهام في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة.

وفي جدول الأعمال الخاص بالبحر الأبيض المتوسط، لاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا ضرورة تجديد الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها دوليا، وكذلك السلام والأمن الإقليميين، بوسائل منها الاستفادة من إقامة علاقات دبلوماسية مؤخرا بين إسرائيل وعدد من البلدان العربية.

وقد تصدى جزء من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة في مجال الأمن للمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في المنطقة. وأبدى الاتحاد الأوروبي مرونة عندما تصدى في غضون مهلة قصيرة للتحديات التي نجمت عن جائحة كوفيد-19 في عدة بلدان. وتمول الشراكة المعنية بالبحوث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط مشاريع متعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتسهم مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بالمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في هذه المهام، بما في ذلك في المغرب والجزائر.

وواصل الاتحاد الأوروبي التعاون مع شركائه في المنطقة الجنوبية في مجال التصدي للإرهاب ومنع التشدد المفضي إلى التطرف المصحوب بالعنف، وذلك من خلال دعم بناء القدرات المؤسسية ووضع التشريعات المناسبة. وما زال عمل خبراء مكافحة الإرهاب والأمن مستمرا داخل وفود الاتحاد الأوروبي.

وما زالت الهجرة من أولويات الاتحاد الأوروبي وشركائه. والعمل جار على توفير الدعم المنقذ للحياة لملايين اللاجئين والنازحين، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنزوح القسري، وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وزيادة تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين. ومن المبادرات في هذا الشأن توسيع اختصاصات وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس). وجرت ترقية نظام إدارة طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي بنظام يوروداك (Eurodac) المعزز الذي يسمح بتخزين البيانات البيومترية. ويشمل التعاون بين قوات الأمن العمليات المشتركة مثل بيئة الاتحاد الأوروبي المشتركة لتبادل المعلومات لعام 2020، ومشروع الإنذار المبكر لزيادة الإلمام بالحالة، لا سيما في مجال التعاون البحري والحدودي، وكذلك برنامج الرصد البحري والأرضي، الذي يُطبق بيانات مستمدة من البرنامج الأوروبي لرصد الأرض (كوبرنيكوس) في مجال الأمن البحري.

ويدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة الأمم المتحدة في هذه المنطقة عن طريق التمويل والتعاون التقني. وينطبق هذا تحديدا على مفاوضات الأمن المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وكذلك في إطار فرقة العمل المعنية بليبيا المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وتقوم البعثات والعمليات المنفذة في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع والعاملة على طول طرق الهجرة الرئيسية بتعزيز القدرات في المنطقة. وفي عام 2020، اعتمدت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لتخلف عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط (2015-2020)، وأدخل عليها تعديل ليكون تركيزها بالأساس على تنفيذ حظر الأسلحة المفروض عملا بقراري مجلس الأمن 1970 (2011) و 2292 (2016) وتدابير الأمم المتحدة المتخذة لمكافحة التصدير غير المشروع للنفط من ليبيا، وبناء قدرات أفراد خفر السواحل والبحرية الليبية وتدريبهم.

وتدعم بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في الإدارة الحدودية المتكاملة في ليبيا السلطات الليبية في تقويض شبكات الجريمة المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين وفي الاتجار بالبشر وفي الإرهاب.

ويُعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من استغلال أطراف ثالثة لضغوط الهجرة على طول طريق الهجرة في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومن انتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة عن محنة سالكي هذا الطريق. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية تعزيز التعاون وقدرة الشركاء على التصدي لهذه التحديات.
